مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد7،العدد3 – ديسمبر 2020
OEB Univ. Publish. Co.

دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة – تجربة ماليزيا أنموذجا–

The role of the Islamic economy in rationalizing the public expenditures Malaysia's experience as a model-

ط.د.فيروز عريب*،جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر.
aribfairouz25@gmail.com
أ.د.محمود سحنون،جامعة قسنطينة–2–، الجزائر.
sah.mahmoud@yahoo.fr

تاريخ التسليم:(2020/03/23)، تاريخ المراجعة:(2020/05/04)،تاريخ القبول:(2020/06/06)

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وفعالية دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة للدول الإسلامية، من خلال الالتزام بالترتيب الشرعي للأولويات المصالح العامة، وكذا الالتزام بالأحكام والضوابط الشرعية في الإنفاق وضرورة الإنفاق على القطاعات الأكثر أهمية التي تحقق أقصى منفعة للفرد والمجتمع الإسلامي. لقد أثبتت التجربة الماليزية جدارتها في إدارة الإنفاق العام وترشيده بطريقة عقلانية وذلك من خلال اعتمادها على إستراتيجية فعالة في توجيه الإنفاق العام على مختلف القطاعات الحيوية والهامة، بغية تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في برامجها ومخططتها الإنمائية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الإسلامي، النفقات العامة، ترشيد، الضروريات، الحاجيات، التحسينيات.

Abstract :

This study aims to highlight the importance and effectiveness of the role of the Islamic economy in rationalizing the public expenditures of Islamic countries, by adhering to the legitimate order of priorities and public interests, as well as adhering to the shariah provisions and controls in spending and the need to spend on the most important sectors that To achieve the greatest benefit to the individual and the Muslim community. The Malaysian experience has proven its worth in managing and rationalizing public spending by relying on an effective strategy to guide public spending in various vital and important sectors, in order to achieve the various economic and social objectives outlined in its programs and plans. Development.

Keywords: Islamic Economy, Public expenditures, Rationalize, Necessities, Widgets, Improvements.

* **المؤلف المراسل: ط.د.فيروز عريب ،الإيميل: aribfairouz25@gmail.com**

مقدمة:

لقد أصبح موضوع الإنفاق العام يشكل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم المعاصر، لما يلعبه من دور مهم في مختلف جوانب حياة المجتمعات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية، ويرجع سبب تلك الأهمية المتزايدة لاعتبارات عديدة أهمها كون الإنفاق العام يعد إحدى السياسات الاقتصادية التي يمكن من خلالها أن تتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وكذا ارتفاع نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي وأيضا ضخامة آثاره الاقتصادية المترتبة عليه إيجابا وسلبا، ويكفي أنه يعد سبب لأزمة التمويل العام التي يعيشها العديد من دول العالم النامي وخاصة الدول الإسلامية. لذلك ظهرت في الآونة الأخيرة نسبيا اهتمامات متزايدة عالمية وإقليمية ووطنية بترشيد أو عقلانية الإنفاق العام، وجعله يتسم بدرجة عالية من الكفاءة أو الفعالية

ولقد أولى الاقتصاد الإسلامي العناية بضرورة ترشيد الإنفاق العام من خلال مجموعة من المبادئ والأسس المستمدة من قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. ولقد برزت التجربة الماليزية كتجربة رائدة على المستوى المحلي وكذا العالمي في حسن إدارة وترشيد الإنفاق العام مما جعلها تحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي للفرد الماليزي، بغية الوصول إلى تنمية مستدامة في مختلف قطاعاتها الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية. و دراستنا هذه هي عبارة عن جهد متواضع في هذا المجال، مع تركيزها على دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الإنفاق العام للدولة الإسلامية وكذا إبراز أهمية الترشيد في كون الإنفاق العام يتولد عنه العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية وغيرها للدولة الإسلامية.

إشكالية الدراسة: ومن خلال ما سبق ستكون إشكالية الدراسة:

ما مدى مساهمة الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة للدول الإسلامية؟ ويتفرع على هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

*ما معنى الاقتصاد الإسلامي؟ وفيما تتمثل خصائصه؟ وفيما تتمثل أسسه ومبادئه الشرعية؟.

* ما المقصود بالنفقات العامة في الاقتصاد الإسلامي؟ وما أقسامها؟ وما أهدافها؟.

* كيف يساهم الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة للدول الإسلامية؟.

فروض الدراسة: في ضوء إشكالية الدراسة فإنها تسعى إلى اختبار صحة الفرضية التالية:

يلعب الاقتصاد الإسلامي دورا هاما وضروريا في ترشيد الإنفاق العام للدول الإسلامية.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا هذه إلى إبراز ما يلي:

- ✓ التعرف على مفهوم الاقتصاد الإسلامي وخصائصه وكذا أسسه ومبادئه لما له من أهمية في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بما يرعى ويخدم مصالح الفرد والمجتمع سواء.
- ✓ التطرق إلى مفهوم وأقسام وكذا أهداف النفقات العامة من وجهة نظر الفكر الإسلامي.
- ✓ إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي في ترشيد الإنفاق العام (النفقات العامة).
- ✓ استعراض التجربة ماليزيا التي تعد من بين التجارب الرائدة في مجال ترشيد الإنفاق العام.

منهج ومحاور الدراسة: للإجابة على السؤال المطروح والإلمام بجوانب الموضوع تم استخدام مزيج بين المنهج الوصفي والتحليلي. فالمنهج الوصفي لبيان طبيعة الاقتصاد الإسلامي وخصائصه وأسسه الشرعية، وكذا التطرق لنفقات العامة وأقسامها في وجهة الفكر الاقتصاد الإسلامي. وبالإضافة لاعتمادنا على المنهج التحليلي فيتجلى ذلك في إبراز دور الاقتصاد الإسلامي في إدارة النفقات العامة وترشيدها. وفي ضوء إشكالية الدراسة وأهدافها يمكن تقسيم دراستنا إلى أربع محاور وهي:

* أولا: ماهية الاقتصاد الإسلامي.
* ثانيا: الإطار المفاهيمي للإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي.
* ثالثا: دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة للدول الإسلامية.
*رابعا:عرض تجربة ماليزيا في إدارة وترشيد الإنفاق العام.

1- ماهية الاقتصاد الإسلامي: الاقتصاد الإسلامي هو جزء من كل ولا يمكن أن يتجزأ عن فلسفة الإسلام الشاملة للحياة أو عن المجتمع والبيئة. وهو يقوم على أسس عقائدية وأخلاقية ويعتمد على تراث فقهي وجذور معرفية عميقة. ويسعى لتحقيق مقاصد الشريعة ورعاية مصلحة الفرد والمجتمع في انسجام تام دون تضارب بينهما.

1-1 مفهوم الاقتصاد الإسلامي: يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه:

أ. لغة: إن لفظ الاقتصاد يعني، التوسط في الأمور وإتباع سبل الرشاد والسهولة والادخار والاعتدال، وقد وردت هذه اللفظة في آيات من القرآن الكريم تبين هذه المعاني، منها قوله تعالى:﴿ **وَاقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَاغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ**﴾ **(لقمان:19)** و كلمة أقصد تعني توسط فيه، وقوله تعالى: ﴿ **لَوْ كَانَ عَرَضًا قَرِيبًا وَسَفَرًا قَاصِدًا لَّاتَّبَعُوكَ**﴾ **(التوبة:42)**، فكلمة قاصدا تعني متوسطا بين البعيد والقريب، والمعنى اللغوي للاقتصاد لا يتعارض مع المعنى الشرعي له.(بوخاري،وزرقون، 2012، ص71)

ب. اصطلاحا: يعرف الاقتصاد الإسلامي على أنه: "**العلم الذي يبحث في أفضل استخدام ممكن للطاقات والموارد البشرية وغير البشرية المتاحة بما يؤدي إلى اكتساب أقصى ما يمكن من دخول حلال حاليا ومستقبلا وتوزيعها وإنفاقها في إطار العقيدة والشريعة الإسلامية**".(يسري أحمد،2007، ص19)

1- 2 خصائص الاقتصاد الإسلامي: للاقتصاد الإسلامي عدة خصائص تميزه عن الاقتصاد الوضعي، وفيما يلي أهم هذه الخصائص **(ناصر،23- 24 فيفري2011، ص ص 4-5):**

أ. **الاستخلاف:** يعتبر المال وسيلة وليس غاية، والإنسان مستخلف فيه على هذا المال، يقول الله تعالى: ﴿**أَمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ، وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ أَمَنُوا مِنْكُم وَأَنْفَقُوا لَهُم أَجْرٌ كَبِيرٌ**﴾ **(الحديد:7)**. لذلك فإن ملكيته مربوطة بأهداف سامية لما فيه خير للإنسان وإصلاح المجتمع ورضا الله، كما أنها مقيدة بشروط محددة، بحيث يجب أن يحصل عليه بطرق مشروعة وأن يستخدمه فيما يحل له، وأن لا ينسى حق الله عليه، مما يعمل على تنظيم الدورة الاقتصادية بكاملها، انطلاقا من الإنتاج إلى

غاية التوزيع.

ب. التكامل والشمول: يرتبط الاقتصاد الإسلامي بكافة نظمه الدينية والاجتماعية والسياسية، بحيث تتكامل هذه النظم فيما بينها لتقدم حلولا شاملة للحياة. وفي هذا السياق يتصل النظام الاقتصادي الإسلامي بالعقيدة الإسلامية التي ترتكز على أن الله عز وجل مالك الملك وله الحكم، كما يرتبط الاقتصاد الإسلامي بنظام المعاملات المالية، إذ شرع ما يحفظ المال من أي اعتداء فردي أو جماعي.

ج. الارتباط بالقيم الأخلاقية: يتميز الاقتصاد الإسلامي بجوانبه الأخلاقية الإنسانية بعكس الاقتصاد الوضعي الذي يهتم بالحاجات الإنسانية، و وسائل إشباعها بغض النظر عن سياقها الأخلاقي، ولذلك يعتمد الاقتصاد الإسلامي على القيم الأخلاقية، وله نظرة خاصة للمال الذي يعتبره وسيلة لا غاية، وأنه ميدان استخلاف لا استقلال. أما بالنسبة للعمل فإنه يربطه بأهداف سامية تجعله عبادة وتنظم حقوق وواجبات العمال. ومن صور القيم الأخلاقية (منع المالك من استعمال ماله فيما يضر بالغير، وتحريم تنمية المال بالربا، وكذلك تحريم الغش والاحتكار والاكتناز والنهي عن التبذير والتقتير).

د. إقامة توازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع: الاقتصاد الإسلامي وسطي تتوازن فيه المصالح ولا تتضارب، يقول تعالى:﴿**وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُم أُمَّةً وُسْطَى**﴾ **(البقرة:143)**. ويتم ذلك من خلال تقرير حرية التملك وحرية العمل، وذلك تفيد الحقوق الفردية بما يضمن المصالح العامة، من خلال إقامة ملكية عامة، وكذلك تتلاقى مصالح الجماعة مع مصالح الفرد. يقول النبي صلى الله عليه وسلم:(ترى المؤمنين في تراحمهم وتوادهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر جسده بالسهر والحمى).

1- 3 مبادئ وأسس الاقتصاد الإسلامي: يقوم الاقتصاد الإسلامي على مجموعة من المبادئ والأسس، يمكن تلخيصها في مايلي: (د.ن، السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي، 2-10-2009)

أ. العقيدة: وحدانية الله سبحانه وتعالى وقدسيته وتنزهه عن الشبه والنظير والضد، و واجب الإنسان في الاحتفاظ بصلته المباشرة مع الله بالعبادة، ويربط بهذا المبدأ أركان خمسة [الشهادتان، الصلاة، الزكاة، الصوم، الحج لمن استطاع إليه سبيلا]. كتطبيق عملي لعقيدة التوحيد في الحياة العملية للمسلم.

ب. العدل والمساواة بين الناس: يقوم الإسلام على مبدأ المساواة كدعامة أساسية تحقق العدل في المعاملات بين أفراد المجتمع، فليس هناك تفاضل بين مسلم وآخر إلا بقدر عمله الصالح لقوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُم شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُم عِنْدَ اللهِ أَتْقَاكُم إِنَّ اللهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ**﴾ **(الحجرات:13)**. وقد بين لنا رسول الله مبدأ المساواة في حجة الوداع فقال:((يا أيها الناس ألا ربكم واحد، وإن أباكم واحد،ألا لا أفضل لعربي على أعجمي ولا أعجمي على عربي، ولا أحمر على أسود، ولا أسود على أحمر إلا بالتقوى)).مسند أحمد. وقد حقق الإسلام المساواة في شؤون الاقتصاد فجعل الناس سواسية أمام الفرص المتاحة وله الحق في أن يتملك أو يعمل محققا تكافؤ الفرص.ومنه فالشورى أساس الحكم. والعدالة أساس التعامل،والأخوة الإنسانية قاعدة للعلاقات

الاجتماعية في المجتمع الإنساني.والعدالة في الإسلام لها ميزان واحد تطبق على الجميع لقوله تعالى:﴿**يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالقِسْطِ شُهَدَاء لِلّهِ وَلَو عَلَى أَنْفُسِكُم أَوِ الوَالِدِيْنِ وَالأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِّيًا أَوْ فَقِيرًا فَاللهُ أَوْلَى بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا**﴾ **(النساء:135)**. فالحكام مطالبون بأن يكونوا شهداء بالقسط أي أن يظهروا العدل ويؤيدوه وكذا الرعية أيضا مطالبون بأن يكونوا شهداء. فقد جعل الله الحكم بين الناس بالعدل أمانة وأصل من الأصول التي يقوم عليها الحكم في الإسلام.

ج. التكافل الاجتماعي: أي أن يكون كل فرد في كفالة جماعته ما عليه من حقوق وواجبات. فالتكافل الاجتماعي يوجب العمل على سلامة كل قوى الآحاد لتسير في قافلة الجماعة الإسلامية. وقد وضع الإسلام هذا النظام ليحرم الظلم والعدوان ويحرم كل طرق الكسب غير المشروع (كالربا، الرشوة، والسرقة،...). فإن الطرق المشروعة في الكسب لا ينجم عنها في الغالب إلا الربح المعقول المتفق مع سنن الاقتصاد. أما الأرباح الفاحشة والثروات الضخمة إنها تكون في الغالب نتيجة لعمل غير مشروع، وفي تحريم النظام الاقتصادي الإسلامي لهذه الطرائق تحقيق لتكافؤ الفرص بين الناس، والقضاء على أهم عامل من العوامل التي تؤدي إلى اتساع الفروق الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء وتحقيق المساواة في المعاملات التجارية والتي من بينها نذكر: الربا، الغش والتدليس والاحتكار...والبيوع المنهي عنها(كبيع العينة وبيع الغرر).

د.الملكية في الإسلام: يعرف الملك لغة بأنه:"احتواء الشيء، والقدرة على الاستبداد به"،وفي الاصطلاح الفقهي:"هو عبارة عن اتصال شرعي بين الشخصين،وبين شيء يكون مطلقا للتصرف فيه،وحاجزا عن تصرف الغير فيه، وهي قدرة يثبتها الشرع ابتداء على التصرف"،هذا وقد عرف الزرقا الملك بأنه:"اختصاص حاجز شرعا يصوغ لصاحبه التصرف إلا لمانع" (إرشيد،2011، ص293). فالملكية تخول صاحبها التصرف فيما يملكه في حدود أحكام الشريعة، وتمنع الغير من المساس بهذا الحق. وتنقسم الملكية في الإسلام إلى (أحمد، مبادئ الاقتصاد الإسلامي: دراسة شاملة لأساس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي، 22-09-2018):

✓ الملكية الخاصة: يحمي النظام الإسلامي الملكية الخاصة، فمن حق الأفراد تملك الأرض والعقار ووسائل الإنتاج المختلفة مهما كان نوعها وحجمها. بشرط أن لا يؤدي هذا التملك إلى الإضرار بمصالح عامة للناس، وأن لا يكون في الأمر احتكارا لسلعة يحتاجها العامة، وهو بذلك يخالف النظام الشيوعي الذي يعتبر أن كل شيء مملوك للشعب على المشاع.

✓ الملكية العامة: تظل المرافق المهمة لحياة الناس في ملكية الدولة، أو تحت إشرافها وسيطرتها من أجل توفير الحاجات الأساسية لحياة الناس ومصالح المجتمع، وهو يخالف في ذلك النظام الرأسمالي الذي يبيح تملك كل شيء وأي شيء.

2- الإطار المفاهيمي للإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي:

2- 1 تعريف النفقة العامة في الفكر الاقتصادي الإسلامي: تعرف النفقة في اللغة على أنها: ذهاب المال، أنفق الرجل افتقر وذهب ماله، ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الإِنْفَاقِ**﴾ **(الإسراء:100)**. وقد اصطلح فقهاء الشريعة الإسلامية على تسمية النفقات بالمصارف أي أوجه صرف المال العام (يقال مثلا: مصارف الزكاة أي الأوجه التي تنفق فيها الزكاة).

ويمكن تعريف النفقة العامة في الإسلام بأنها:"إخراج جزء من المال من بيت المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة" (الكفراوي،2008، ص234). وتعرف أيضا بأنها: "**مبلغ من المال في الذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقه الإمام أو من ينوب عنه، بقصد إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام** (سمحان، والوادي،2010، ص123).

2- 2 أركان النفقة العامة في الاقتصاد الإسلامي: وبناءا على التعاريف السابقة، يمكن تحديد أركان (عناصر) النفقة العامة في الإسلام كما يلي:

أ. الصفة المالية للنفقة العامة: ويعني أن تكون النفقة مالا(نقدا أو عينا) والذي يحقق منفعة مباحة شرعا. حيث أن الفكر المالي الإسلامي يجمع بين النقدية والعينية في النفقة العامة، مع مراعاة العدالة في ذلك: (كمراعاة عناصر الشخصية في الإنفاق العام- مراعاة التسيير والتلاؤم مع الالتزامات المالية للأفراد- مراعاة الندرة النقدية في صدر الإسلام) (سمحان، والوادي،2010، ص ص 123-124).

ب. الصفة العامة للشخص القائم بالإنفاق: يسبغ الفكر المالي الإسلامي صفة العمومية على القائم بالإنفاق، وذلك تحت شرطين أو أمرين وهما:

* الأول: أن يكون الإنفاق العام من قبل ولي الأمر، أو رئيس الدولة أي الإمام، أو من ينوب عنه من الولاة، و العمال حتى ولو لم يكونوا موظفين عامين.

* الثاني: أن يكون مصدر المال العام بيت مال المسلمين (الخزينة العامة للدولة الإسلامية). ومن هنا فإن كل إنفاق يقوم به الإمام أو نائبه أو أي شخص عام، من أمواله الخاصة لا يعتبر إنفاق عاما، لو قصد به إشباع حاجة عامة، لأن هذا الإنفاق يتناول حقوقا وأموالا ليست مضافة إلى بيت المال(عناية، 1990، ص ص 641-643)

ج. الصفة العامة لهدف النفقة العامة: بحيث لابد أن تتصف النفقة العامة بصفة العمومية، وأن تستهدف النفع العام والمصلحة العامة وسد الحاجة العامة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع الإسلامي **(سمحان، والوادي،2010، ص 124)**.

← تعريف الحاجة العامة **(عناية، 1990، ص ص 644-647)**: ينطلق مفهوم الحاجة أصلا عن شعور النفس البشرية في الاحتياج والافتقار. ويعلق الفكر المالي الإسلامي صفة العمومية للنفقة لإشباعها الحاجات العامة دون الخاصة. فالحاجات العامة في الفكر المالي الإسلامي تتسع لجميع أوجه الإنفاق العام وأغراضه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية وغيرها. مما يترتب عليها تحقيق النفع

العام والمصلحة العامة لكافة المسلمين. وتنقسم الحاجات العامة تبعا لمعيار المصلحة العامة في الإشباع إلى:

- الضروريات: وهي ما لا غنى عنه لبقاء المجتمع وحياة الأفراد، وبدونها لا تستقيم حياة المسلمين (مرافق الأمن والدفاع، الصحة، التعليم، العدالة....الخ).
- الحاجيات: وهي ما تصعب الحياة بدونها،ويقع الناس في مشقة بفقدانها وإن كانت حياتهم تستمر بدونها (مرافق التنمية الاقتصادية، والاجتماعية والخدمات الأساسية..).
- الكماليات: وهي مالا تصعب الحياة بدونها،ولا يؤثر فقدانها على حياة الأفراد ولا يسبب لهم المشقة، وإنما هي تزين لهم حياتهم وتوفر لهم المتعة والراحة (كالحدائق والمتاحف وشواطئ البحار، المنتجعات، المرافق العامة..الخ).

2- 3 أقسام النفقة العامة في الفكر المالي الإسلامي: يمكن تقسيم النفقات العامة للدولة الإسلامية إلى عدة تقسيمات، وتتلخص فيما يلي (الكفراوي،2000، ص ص 64-66):

أ. من ناحية تخصيص الموارد لنفقات معينة:

✓ نفقات لها موارد خاصة: ومثالها إنفاق أموال الزكاة المفروضة في مصارفها الثمانية التي نصت عليها الآية: ﴿**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم** ﴾ **(التوبة:60)**، وإنفاق الخمس كما ورد في كتاب الله عز وجل: ﴿**واعلموا أنما غنمتم من شيء فان لله خمسه وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل**﴾ (الأنفال:41)،وقال عز وجل:﴿ **ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل**﴾ **(الحشر:7)**.

✓ نفقات ليست لها موارد: ومثالها الإنفاق في المصالح العامة للمسلمين (كرواتب الخليفة أو ولي الأمر والقضاة والحكام)، وكذا القيام بالمشاريع الاقتصادية والاجتماعية ، وبناء المساجد والمدارس والبنى التحتية.

ب. تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها: وتنقسم إلى:

✓ نفقات دورية أو عادية : وهي التي تتصف بالتكرار ومثالها إدارة الدولة لمصروفات الضمان الاجتماعي.

✓ نفقات غير دورية أو غير عادية: وهي النفقات التي لا تتكرر بصفة منتظمة وذلك مثل: نفقات الحروب **ومكافحة الأوبئة** والفيضانات وفي معظم الأحيان يكون المصدر الرئيسي لإنفاق المصروفات غير المادية هو التوظيف فإذا خلا بيت مال المسلمين من مال وخاف ولي الأمر من الفساد كان عليه أن يأخذ من أموال الأغنياء بالقدر الذي ينفق منه على هذه الضروريات.

ج. تقسيم النفقات العامة من حيث طبيعتها: تنقسم إلى:

✓ نفقات حقيقية: وهي النفقات التي يقابلها الحصول على خدمات أو غيرها.

✓ نفقات تحويلية: وهي إنفاق من جانب واحد دون مقابل، وهي محولة أساسا من أفراد أغنياء إلى أفراد فقراء كالمصروفات الاجتماعية. ووجه التفرقة هنا يوضح لنا حجم التزام الخزانة العامة تجاه إنفاقها الحقيقي باعتباره إنفاقا من أموال الدولة، أما النفقات المحولة فهي انتقاص أساسا من أموال الأفراد دون التأثير على أموال الدولة، لأن موقف الدولة هنا هو تحويل الأغنياء إلى الفقراء.

د. تقسيم النفقات العامة من حيث أغراضها: وتنقسم إلى (هويد، د.ت،ص ص116-120):

✓ نفقات إدارية: وقد أشارت إليها(الآية30من سورة التوبة)بكلمة(العاملين عليها)، أي الذين يقومون بتحصيل ضريبة الزكاة وإنفاقها، وبمعنى آخر مرتبات الموظفين الذين يقومون بالأعمال الإدارية للدولة.

✓ نفقات اجتماعية: (تنمية المجتمع): وقد أشارت الآية السابقة بالكلمات التالية:" للفقراء..والمساكين.. والغارمين..وابن السبيل". ويقصد بالفقراء والمساكين الذين لا تكفيهم إيراداتهم عن ممارسة نفقة معيشتهم، ويجب على الدولة أن تمنحهم من النفقة ما يغطي هذا العجز في إيراداتهم بحيث يستطيعون أن يحسنوا حياتهم هم وعائلاتهم مع الاستمرار في عملهم.أما بالنسبة للغارمين فالمقصود به هو الدين لتغطية نفقة معيشته من مأكل وملبس وعلاج وكذا التصدي للكوارث والجوائح التي تصيبه. وأما بالنسبة لابن السبيل:فلقد حث الإسلام بوجوب السفر للحج لبيت الله الحرام وللطلب العلوم وللدعوة للإسلام في البلدان الأخرى، ولما كان السفر واجبا على كل مسلم ومسلمة، ولهذه الأسباب وغيرها.فالدولة الإسلامية ملزمة بالإنفاق على المسافرين الذين يعجزون من مواصلة سفرهم.

✓ نفقات اقتصادية (استثمارية): يشير الكثير من الفقهاء والعلماء أن مصرف في سبيل الله ينفق في الصالح العم من خلال إنشاء مؤسسات وشركات اقتصادية وكذا إقامة مشاريع استثمارية تهدف لتقوية الدولة الإسلامية اقتصاديا، وأيضا تحقيق التنمية الشاملة لجميع قطاعاتها الاقتصادية.

✓ نفقات الحربية: أجمع الفقهاء أن مصرف في سبيل الله ينفق أيضا في سبيل الدفاع عن الدين ويشمل مرتبات للجنود وكذا أكلهم ومشربهم وكسوتهم ومختلف الأسلحة والتجهيزات الحربية.

✓ نفقات نشر الدعوة الإسلامية:ويراد بهذه النفقة للمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب من أجل النشر الدعوة الإسلامية وتأليف قلوب الناس على الدعوة الإسلامية، و كذا فك أسر الحرب وتقديم المساعدات من مؤونات وأسلحة للدولة المحتلة (كفلسطين ولاجئين الروهيناغا..) وتمويل حملات لنشر الدين الإسلامي في الدول الإفريقية. وأهمية هذا التقسيم هو إعطاء فكرة عامة عن اتجاهات نشاط الدولة وتصرف ولي الأمر وإمكان وضعها تحت أنظارها جماعة المسلمين،اكتفى التشريع المالي الإسلامي بوضع القواعد العامة في تقسيم الموارد وإنفاقها لإشباع الحاجات العامة وترك تفصيل ذلك لكل أمة تتبع فيه مايلائمها.

2- 4 أهداف الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي: الهدف العام للإنفاق العام في الإسلام هو سد الحاجات العامة، غير أنه توجد أهداف محددة، من مجموعها يتكون الهدف العام، فيهدف الإنفاق العام في الإسلام إلى بناء مجتمع متوازن متكافل، كما يهدف إلى رفع المستوى المادي للمجتمع، حتى يحقق إنسانية الأفراد التي تمتهن إذا انخفض المستوى المادي لهم، وكذلك يهدف إلى تحقيق عزة المجتمع

وقوته، حتى يقدم الصورة اللائقة بتنظيم يهتدي بهدي الله تعالى إلى جانب الدعوة إلى الله تعالى بصورة مباشرة (ابراهيم يوسف، 1988، ص ص 134-135). كذلك يهدف الإنفاق العام في الإسلام -كشأن أي إنفاق تقوم به دولة -إلى تسيير الجهاز الإداري للدولة، وما يرتبط بذلك من مرافق عامة، ويهدف إلى حماية الأمن الخارجي ورعاية الأمن الداخلي، وإقامة العدالة بين المواطنين، فتلك وظائف أساسية من المستحيل أن نتصور أي نظام سياسي مستقر لا يعترف فيه بهذهّ الوظائف، فالمجموعة الأخيرة من الأهداف تشترك فيها جميع الأنظمة سواء الإسلامي أم غير الإسلامي (كردودي،2014-2013، ص 33). ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

أ. إشباع الحاجات العامة للمسلمين : تعد الحاجات العامة هي مصالح المسلمين وما لا غنى عنه؛ التي يعود تحقيقها بالنفع العام والتي تتدرج من الضروريات إلى الحاجيات إلى الكماليات وفقا لحدود الشريعة الإسلامية، ومما يبين أن الحاجات العامة هي مصالح المسلمين هو تعبير الفقهاء حيث بينوا في أكثر من موضع أن الفيء وغيره يصرف في مصالح المسلمين العامة (يوسف ريان،1999، ص 142)،حيث اتفق الفقهاء على أن أحكام الشريعة الإسلامية إنما يقصد بوضعها تحقيق مصالح العباد في العاجل والآجل معا.

ب. إعادة توزيع الدخل: فقد استطاع الإسلام وبواسطة الإنفاق العام؛ في ماضيه الطويل الحافل أن يحقق الغنى في المجتمع الإسلامي، ويعالج الضعف المادي الذي يمكن أن تصاب به بعض الفئات الاجتماعية، وأن يخفض من الفوارق بين الأغنياء والفقراء لتحقيق العدالة الاجتماعية، وتستطيع الدولة تحقيق ذلك عن طريق حسن توزيع الدخل بواسطة نظامها المالي من خلال فريضة الزكاة، التي جاء الأمر الإلهي بوجوبها مقرونا بالصلاة، في آيات قرآنية كثيرة،كقوله تعالى:﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ**﴾ **(البقرة:43)** وبهذا يظهر أن مبدأ إعادة توزيع الدخل وإعانة ذوي الدخول المنخفضة قد عمل به في الدولة الإسلامية حتى شمل تسديد الدين عن المدينين لأمور ضرورية، وتزويج كل عازب غير قادر على دفع الصداق وتقديم القروض والإعانات لاستصلاح الأراضي الزراعية.

ج. الإنفاق لأجل التوظيف والاستثمار والإنتاج: يعتبر التوظيف الكامل أحد الأهداف الرئيسية للسياسة المالية للدولة، وذلك بإيجاد الفرصة لكل من يرغب في العمل، وبهذا تتحقق العمالة الكاملة بإيجاد الوظائف الشاغرة للقضاء على مشكلة البطالة التي باتت تؤرق الكثير من الدول المعاصرة ، وقد بين علماء الفكر المالي أن زيادة الطلب على الاستهلاك سيؤدي إلى زيادة الإنتاج واستخدام عناصر الإنتاج المختلفة، وأما انخفاض مستوى الطلب فيؤدي إلى عدم تشغيل الطاقة الإنتاجية وتحديد حجم العمالة بالتالي، ويكمن دور الإنفاق الحكومي هنا في زيادة الطلب الكلي أي الطلب على الاستهلاك والاستثمار، وذلك بتوزيعه الدخول على الطبقات الفقيرة مما يزيد من الطلب على الاستهلاك، وزيادة الطلب تدفع أصحاب رؤوس الأموال المدخرة،إلى الاستثمار وزيادة الإنتاج وتشغيل الأيدي العاملة العاطلة، وحتى يتحقق ذلك لا بد للدولة من القيام بالخطوات التالية (يوسف ريان،1999، ص146):

أولا : إعداد برامج فترات الرخاء لتنفيذها إذا بدأت علامات الكساد.

ثانيا: على الدولة أن تتحاشى زيادة الضرائب حتى لا تكون ضخامة عبئها عائقا في تنشيط الاستثمارات الخاصة أو ّالحد من الاستهلاك.

ثالثا: على الدولة أن تحاول التقليل من الاستيراد من الخارج حتى تمنع التسرب في الإنفاق وتحتفظ بآثاره داخل الاقتصاد القومي.

د. الإنفاق لمحاربة التضخم ووضع السياسات السعرية المناسبة: قد تتدخل الدولة لمحاربة التضخم ووضع السياسات السعرية المناسبة وخاصة أسعار السلع الضرورية، ومنع الاحتكارات وحماية المستهلكين، ولا يوجد في الشرع الإسلامي ما يمنع تدخل الدولة في ضبط الأسعار ما دام ذلك يحقق المصلحة العامة، وأما ما يحتج به البعض من أن النبي – صلى الله عليه وسلم–:رفض التسعير عندما قّالوا له سعر،فقال:"بل الله يخفض ويرفع وإني لأرجو أن ألقى الله وليس لأحد عندي مظلمة "، وفي رواية:" أن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم أو مال" (يوسف ريان،1999، ص151)، وفي هذا يقول ابن تيمية:(إذا كان الناس يبيعون سلعهم على وجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء، أو لكثرة الخلق، فهذا إلى الله، فإلزام الخلق أن يبيعوا إكراه بغير حق) (كردودي، 2014–2013، ص39).

3– دور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة للدول الإسلامية:

3– 1 مفهوم الترشيد أو عقلانية: يعرف الترشيد في اللغة؛ إن لفظ " الترشيد " في المعنى اللغوي هو من فعل رَشَدَ ، رُشْدا، ورشادا أي اهتدى واستقام ، أما إذا قلنا فلان رشيد أي أنه صائب وحكيم وقراره رشيد" (د.ن، المنجد في اللغة العربية المعاصرة، 2001، ص555).

* كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد،أي مطابق للعقل والحق والصواب" سياسة رشيدة" (بن عزة، 2014–2015، ص 65).

* أما لفظ " ترشيد " أو " إرشاد " أي توجيه وهداية إلى الخير والصلاح ودلالة على الطريق الصحيح والرشاد هو نقيض الظلال" (د.ن، المنجد في اللغة العربية المعاصرة،2001، ص555)

أما اصطلاحا:يأخذ اصطلاح " الترشيد " معناه من مصطلح" الرُشْد "بمعناه الاقتصادي:" والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل ، ويتضمن الترشيد إحكام الرقابة والوصول بالتبذير والإسراف إلى الحد الأدنى، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية والطبيعية المتوفرة". (شاكر عصفورة،2008، ص399)

3– 2 ماهية الترشيد في الإنفاق العام: هناك مصطلحات في هذا المجال أكثر شيوعا مثل: ضوابط الإنفاق العام وأولويات الإنفاق وتحسين كفاءة الإنفاق ..الخ.وعلى أية حال فإن مصطلح الترشيد قد يكون أدق و أعم.

ويمكن تعريف ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الوضعي أو الرأسمالي على أنه: "**وهو تطبيق عملي لأفضل كفاءة في توزيع الموارد ،فهو يشمل بضرورة الحد من الإسراف في كافة المجالات والأخذ بمبدأ الإنفاق لأجل الحاجة الملحة لتحقيق النمو المطلوب في الاقتصاد الوطني**". **(بن حمادي، 21-22 ماي2002، صفحة 4)** ويمكن تعريفه أيضا:" **على أنه تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة**"(درواسي، 2005-2006، ص171)

والرشد الاقتصادي للنفقات العامة في مفهومه الإسلامي هو: "حسن التعامل مع الأموال كسبا وإنفاقا. " إنه حسن تصرف الحكومة في إنفاق الأموال، ونحن من النصوص والمفاهيم الشرعية وأقوال علماء المسلمين أن الرشد يضاده السفه، كما أنه يتنافى مع كل من التبذير والإسراف من جهة والتقتير من جهة أخرى، وأن ذلك يتناول البعد الكمي كما يتناول البعد الكيفي بمعنى أن الزيادة أو النقص عن وضع الاعتدال في سفه أو عدم الرشد أو هي إسراف أو تقتير.كما أن عدم إتباع مبدأ الأهميات النسبية والترتيب التفاضلي السليم،بحيث يقدم المهم على الأهم، كل ذلك ينتظمه مفهوم عدم الرشد أو السفه أو الإسراف". (أحمد دنيا، 1996، ص251)

كما يقصد باصطلاح ترشيد الإنفاق العام:" **العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد الإسراف إلى أدنى حد ممكن**". (عبد المنعم عفر، وفريد مصطفى، 1999، ص72).

3- 3 مبررات ودواعي عملية الترشيد للنفقات العامة:

إن عملية ترشيد الإنفاق العام تعتبر من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدولة، وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، هذا وقد ظهرت في الآونة الأخيرة نسبيا اهتمامات متزايدة عالمية وإقليمية ووطنية بترشيد الإنفاق العام، سواء على مستوى المصادر أو على مستوى الفكر، وهذا يعني ضرورة تبني الدولة ومختلف أجهزتها العامة، سياسة الترشيد في مختلف تصرفاتها بما في ذلك برامج الإنفاق العام، ومن أهم مبررات تبني سياسة الترشيد في الإنفاق العام عموما، يمكن ذكر ما يلي: (كردودي، 2014-2013، ص ص 247-248)

أولا: التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق باستخدام الأموال العامة بأفضل السبل الكفيلة بإشباع الحاجات العامة، وفقا لمبدأ الأولويات المرتبطة بالاقتصاد والمجتمع.

ثانيا: محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

ثالثا: الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة، والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.

رابعا: المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلفا المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة.

خامسا: تجنب مخاطر المديونية وآثارها، خصوصا وأن الكثير من الدول النامية تعاني من معضلة (مشكلة) ديونها الخارجية التي أسرفت فيها في الماضي.

سادسا: إن تطبيق مبدأ الترشيد يساعد في تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في الأمد الطويل، وبالتالي يجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها.

سابعا: تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة، والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

3- 4 أهمية ترشيد الإنفاق العام في الإسلام (أحمد دنيا،1996، ص ص 251-253):

يمكن القول أن ترشيد الإنفاق العام يكتسب أهمية كبرى في عالمنا المعاصر؛ لأن حجم وهيكل النفقات العامة في كثير من الدول يكاد يكون غير رشيد، فهو من حيث الحجم الكلي متزايد بدرجة غير مبررة، ومن حيث الهيكل تعتريه تشوهات عديدة ترجع إلى عدم الالتزام بمبدأ الأولويات، فكم من مجال محدود النفع والمصلحة مقدم على غيره من مجالات أهم وأنفع؛ وكم من مشروع أنفق عليه بأكثر أو أقل بكثير مما يحتاجه؛ وفي كل ضرر، ومعنى ذلك عدم الاستفادة المثلى من الموارد وسوء تخصيصها ثم تدهور الإيرادات العامة من جراء ذلك. ثم إن الترشيد مطلوب، حيث إن عدم تحققه يترتب عنه مضار عديدة في مختلف المجالات، ويكفي أن نعرف أنه يؤثر سلبيا على الإيرادات العامة كما يؤثر على أهداف النظام المالي، بحيث يحول دونه ودون تحقيق ما يتطلب منه من عدالة واستقرا ونمو، كذلك فإنه يعرض أمن واستقلال وسيادة البلاد لمخاطر مؤكدة، نتيجة الآثار السلبية الناجمة عن لجوء الدول النامية لتمويل عجز موازنتها بطرق تضخمية أو ربوية، أدت إلى إثقال بلدان كثيرة بالقروض الخارجية والتضخم المرتفع، ولم تتمكن الإيرادات العامة من ملاحقة الإنفاق، وأنفقت أموال كبيرة على استثمارات غير حكيمة، ودعم باهظ التكاليف وتوسع مفرط في التوظيف العام، بينما أنفقت أموال أقل مما ينبغي في الاستثمارات اللازمة لدعم التنمية.

ولو أردنا التعرف على حكم الترشيد للإنفاق العام في الإسلام، لقلنا على الفور أنه فرض شرعي بكل معنى الكلمة، شأنه شأن شتى الفروض الإسلامية الأخرى، ولو أخذنا نتعرف على أصل هذا الحكم لوجدنا الكثير من الأصول، نكتفي هنا بالإشارة إلى نماذج منها، قول الله تعالى :﴿**إِنَّ اللهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالعَدلِ** ﴾ **(النساء:58)**، وقد فهم العلماء أن هذه الآية مع عمومها إلا أنها تنصرف انصرافا أوليا إلى الحكام، وأداء الأمانة والحكم بالعدل يتوقف كل منهما كل التوقف على الرشد في الإنفاق العام، حيث في عدمه خيانة في أموال المسلمين، وعدم تحقيق للعدل فيما بينهم، ويقول تعالى :﴿**وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللهُ لَكُمْ قِيَامًا**﴾ **(النساء:5)**، وإذا كان ذلك يرجع إلى السفه في حال الإنفاق الفردي فمن باب أولى يرجع والى السفه في الإنفاق العام لعظم المضار المترتبة عليه، ويقول تعالى :﴿**وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِن آنَسْتُم مِنْهُم رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيهِم أَمْوَالَهُم**﴾ **(النساء:6)**وإذا كانت الآية تحظر دفع المال إلى صاحبه غير الرشيد، مع ما قد

يكون هناك من قلة وخسارة فمن باب أولى أن يتجه ذلك إلى الإنفاق العام.
يضاف إلى ما ورد من الأحاديث الكثيرة من حرمة إضاعة الأموال، وإضاعة الأموال لا تقف عند حد الأفراد بل تتعداها من باب أولى إلى الجهات العامة لعظم ما تضيعه، والإضاعة–كما فهم العلماء –لا تقف عند حد فقد المال الظاهر أو التخلي عنه بشكل مباشر، وإنما كل ما يدخل تحت السفه من تصرفات يعد إضاعة للأموال، كما أن المحافظة على المال هي باتفاق العلماء مقصد من مقاصد الشريعة الخمسة.

3- 5 الأسس والمبادئ التي تضمن عملية الترشيد للنفقات العامة في الدولة الإسلامية:

عند إقرار النفقات العامة في موازنة البلد الإسلامي، يجب الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الأسس والضوابط الاقتصادية والشرعية، تتمثل في الآتي:

✓ ضابط تحقيق المصلحة العامة: وهذا يتطلب أن يكون هدف النفقة هو القيام بالوظائف المسندة للدولة الإسلامية، من دفاع عن الدين وأرضه وأهله، وتنفيذ أحكامه، وإعمال نصوصه في المجتمع (الأمن الداخلي والخارجي)، والإنفاق على الإدارة العامة، وكفالة الحد الأدنى من المعيشة، وغير ذلك مما هو داخل في وظائف الدولة الأساسية والفرعية. فيجب إذن أن تدور سياسة الإنفاق العام مع المصلحة العامة دائما، فيحدد كل من حجم النفقة أو مقدارها، وجهة الإنفاق، بحيث تحقق المصالح العامة للأمة، ولا تتوجه إلى مصالح أفراد معينين حاكمين كانوا أو محكومين، ولا فئات معينة. (قحف،01أكتوبر 2017، ص ص 64-65)

✓ ضابط الكفاءة (القوامة والرشاد): وتعني ن يعمل على تحقيق المصلحة بأقل ثمن، فلا يكون إسراف ولا تبذير في الإنفاق العام ولا توضع النفقة في غير مواضعها الشرعية، وذلك مصداقا لقوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يُقْتِرُوا وكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا**﴾ **(الفرقان:67)** ، فالمفسرون يرون بأن الإنفاق في غير طاعة إسراف، والإمساك عن الطاعة إقتار. (شرياق، 19-20 أفريل 2016،ص 7).

✓ ضابط الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق:فلا تقع النفقات العامة إلا في الواجبات والمباحات وتجنب المحرمات. **(شرياق، 19-20 أفريل 2016، صفحة 7).**

✓ ضابط التزام الإنفاق العام بالترتيب الشرعي للأولويات: فيجب احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا فستتجه الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية، وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره الإيجابية المرجوة. فلقد اهتم الإسلام كل الاهتمام بهذا المبدأ، ومن الواجب على الدولة الالتزام به، لأن المال ليس ملكا لها، بل هو ملك للمجتمع كله، والدولة (الحكومة) ما هي إلا وكيلة عن الرعية في إدارته والقيام عليه، وترسيخ وتأصيل هذه القاعدة له مضامينه العديدة، سواء من حيث تصرف الدولة فيه، و من حيث مساءلة الشعب لها حياله، أو من حيث المشاركة الجادة للشعب في تحديد أوجه وأولويات الإنفاق، فالمال في النهاية ماله هو. (شرياق، 19-20 أفريل 2016،ص ص 7-8)

فللأحكام الشرعية درجات من واجبات ومندوبات ومباحات، وداخل كل زمرة من الأحكام توجد درجات، فالواجبات درجات وكذلك المندوبات والباحات، ولعل في التصنيف الذي ارتضاه كثير من العلماء لما يتعلق بمقاصد الشريعة من حفظ للأصول (الكليات) الخمسة (الدين، المال، العقل، النسل والنفس)، وترتيب ما يحفظها من أمور إلى ضروريات لابد منها، وحاجيات يقع الحرج من دونها، وتحسينات تكمل وتجمل، لعل في هذا التصنيف ما يجعل الالتزام بهذه الأولويات في الإنفاق العام هو الآكد والأشد، وبخاصة أن الحكومة هي وكيلة الأمة (الشعب) في رعاية مصالحها. **(قحف، 01أكتوبر 2017، الصفحات 66-67).**

✓ ضابط التحديد الجيد والأمثل للإنفاق العام:إذا كانت النفقات العامة تحقق النفع العام الذي يستفيد منه الأفراد، فإن ذلك لا يعني أن كلما زادت النفقات العامة للدولة كلما زاد النفع العام، إذ أن زيادة النفقات العامة عن حد معين قد ينطوي على إسراف وتبذير، كما أنه من الممكن أن تزيد النفقات العامة للدولة دون زيادة النفع العام، لذلك وجب بذل الجهود لمعرفة الحجم الأمثل والأقصى للإنفاق العام، إذ أن ذلك يمثل قيدا قويا أمام عدم ترشيد هذا الإنفاق. ويتحقق الحجم الأمثل للنفقات العامة بتوفر شرطين هما:

* ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام، بمعنى أن تستمر الدولة في الإنفاق في مختلف المجالات حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها.

* ضرورة ن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحي به من إنتاج القطاع الخاص من جراء قيام الدولة بالنشاط. (شرياق، 19-20 أفريل 2016، ص8).

✓ ضابط التحديد الدقيق لمقدار النفقة المطلوبة والتوقيت السليم لها: ويرتبط هذا الضابط بقضيتين هامتين هما:

* أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أي ضرورة تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها.

* أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب. (شرياق، 19-20 أفريل 2016، ص8).

✓ ضابط عدم التحيز إلى فئة الأغنياء في النفقة: مع جواز التحيز إلى فئة الفقراء حتى يغنوا، وهو أمر تدل عليه نصوص كثيرة في الكتاب والسنة، وفي إجراءات الخلفاء الراشدين، حيث لا يجوز اختصاص المقربين من الحكومة ببعض المنافع الناتجة عن الإنفاق العام. (قحف،01أكتوبر2017،ص ص 65-66).

4- تجربة ماليزيا في إدارة وترشيد الإنفاق العام: تعتبر التجربة الماليزية من بين التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة وخصوصا أن ماليزيا من بين أهم دول جنوب شرق آسيا التي انفتحت على الخارج واندمجت في الاقتصاديات العالمية مبكرا، وانتهجت سياسة اقتصادية واضحة المعالم في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي ، حيث استطاعت أن تتفادى جل الأزمات الاقتصادية الصعبة، حيث كان اقتصادها يعتمد بنسبة كبيرة على إنتاج المطاط والقصدير، غير أنها سجلت قفزة كبيرة في الفترة من1965إلى 1985، ونجحت في تنويع مصادر دخلها. تعمل ماليزيا منذ استقلالها في نهاية الستينيات

وحتى اليوم تعمل على تنويع مصادرها، وعدم المكوث على إنتاج سلعة واحدة، بجانب استغلال كل مصدر في الطبيعة. ومن هنا فإنها تحقق سنويا النمو الاقتصادي. فماليزيا تنتج ما يقارب من 600 ألف برميل نفط يوميا، إلا أنها دخلت في معترك إنتاج العديد من السلع والمنتجات التي مصدرها الزراعة والصناعة، بجانب استغلالها للإمكانات السياحية التي تتمتع بها. واعتمدت ماليزيا في تنفيذ خططها التنموية على النقاط التالية (سايح، 27-28 نوفمبر 2018، ص ص 6-7):

- ✓ اهتمت بالتعليم و جعلت اليابان أول حليف لها في التنمية الاقتصادية.
- ✓ جذب الاستثمارات الأجنبية و توجيه الأنظار نحو ماليزيا.
- ✓ الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة و التدريب عليها والاعتماد على اللغة الانجليزية.
- ✓ الاهتمام بالصناعة و بالتكنولوجيات الحديثة.
- ✓ رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية، والتي هي سبيل الاقتصاد إلى نمو مستقر في السنوات المقبلة. لذا قد ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح ضمن دول الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- ✓ انتهجت ماليزيا إستراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.
- ✓ الاهتمام بالنفقات المخصصة للمشروعات الكبرى كالبنى التحتية والهياكل القاعدية وغيرها.
- ✓ اعتماد على الموارد الداخلية في توفير رأس المال لتمويل الاستثمارات.
- ✓ اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي، من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم. ✓ أخذ اليابان كنموذج يُحتذى به ويُسار على مساره. ➥لقد عملت ماليزيا على وضع إستراتيجية أساسية تتمثل في إدارة الإنفاق العام وترشيده بهدف توجيهه إلى تمويل أهم القطاعات الضرورية والحيوية في الدولة ، ويتمثل ذلك في:

4- 1 قطاع التعليم: في 2014 تم تخصيص حوالي 264.2 مليار رينغيت ماليزي للموازنة العامة حيث وجهت لقطاع التعليم الذي عُرفت ماليزيا بالاهتمام به خلال العقدين الأخيرين، حوالي % 21 من الميزانية العامة، وذلك بواقع 54.6 مليار رينغيت لتطوير وتعزيز القطاع التعليمي في ماليزيا تأكيداً من قبل الحكومة على أهمية التعليم. ومن ميزانية التعليم نفسها تم تخصيص600 مليون رينغيت للمنح البحثية في المؤسسات العامة للتعليم العالي. وتعتزم الحكومة على تنفيذ خططها ومشاريعها في التعليم للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة علميا في غضون ال 15 عاما القادمة. وإن موازنة التعليم تشتمل على تعزيز أساليب التدريس والكفاءات التعليمية وتحسين الجودة والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة في النظام التعليمي. إن السياسة التعليمية في ماليزيا تحظى باهتمام الحكومة التي تتبنى تنمية الموارد البشرية من اجل زيادة الإنتاجية، وخصوصا منذُ رفعت ماليزيا شعار "جودة التعليم للجميع"

وتوجهها لمواكبة التكنولوجيا والتطور الاقتصادي ونشوء بيئة اقتصاد عالمية.

إنَّ الحكومة الماليزية حرصت منذ أخذت البلاد استقلالها في عام 1957 م على تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً، وبلغ دعم الحكومة الاتحادية لقطاع التعليم ما يصل في المتوسط إلى20.4% سنويا من الميزانية العامة للدولة أي ما يعادل 52 مليار رينغيت والجدول التالي يوضح النفقات الحكومية المركزية على التعليم(بالدولار الأمريكي) مابين 1996-2000:

الجدول رقم(01): النفقات الحكومية المركزية على التعليم(بالدولار الأمريكي)مابين1996-2000 م

نوع الإنفاق	1996م	2000م
إجمالي النفقات العامة على التعليم	2.9 مليار	3.7 مليار
إجمالي النفقات على التعليم كنسبة من إجمالي النفقات	21.7 %	23.8%
العائد السنوي نظير تكلفة الطالب :		
المدرسة الابتدائية	318	408
المدرسة الثانوية	448	597
المدرسة الفنية والمهنية	1606	2160

المصدر: سايح فطيمة، دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة-التجربة الماليزية أنموذجا-، مداخلة للملتقى الدولي بعنوان: تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج المحروقات المنعقد يومي:27-28نوفمبر2018، جامعة لونيسي علي، البليدة، الجزائر، ص8.

وتتولى وزارة التعليم العالي إدارة التعليم بماليزيا من خلال جامعات وطنية، وتسيير فروع لجامعات أجنبية ومعاهد عليا. وتعتبر بعض الجامعات الماليزية من بين 1000 جامعة الأفضل في العالم.أما البحث العلمي فلا يتبع لوزارة التعليم العالي، بل لوزارة العلوم والتكنولوجيا. حيث بلغت النفقات على البحث العلمي حوالي 650 مليون دولار سنة 2002 رغبة من الدولة في إرساء أسس متينة للتنمية الاقتصادية يلعب فيها التعليم والبحث العلمي دورا محوريا.هكذا فإن (68.6%) من تلك النفقات تصرف على البحوث التطبيقية، و(23%) على البحوث التجريبية فيما الباقي(8.4%) يصرف على البحوث الأساسية. هناك قطاعات معينة تستفيد من قدر كبير من التمويل من قبل الدولة: كعلوم الهندسة، تكنولوجيا الإعلام والمعلومات، التكنولوجيا التطبيقية. بفضل الشراكة المتينة بين الدولة والقطاع الخاص وقوة هذا الأخير، فإن(65.6%) من نفقات التمويل على البحث العلمي تأتي من القطاع الخاص بينما تساهم الدولة بـ(34.4%) أي تساهم الدولة بالنسبة الأكبر.حيث يكون التمويل الذي يأتي من الدولة يقدر بحوالي(18%) من الميزانية القومية،[على سبيل المثال: بلغت نفقات الحكومة على التعليم سنة 2000 ثلاثة مليارات و 700 مليون دولار. كما قامت وزارة التربية بدراسة شاملة بالتعاون مع جامعة هارفارد حول المدارس الماليزية والطلاب والتجهيزات والمناهج لجمع المعلومات و تحليلها ومن ثم البناء عليها

في وضع خطط وبرامج جديدة. وتتجه ماليزيا حاليا لتعميم مشروع المدرسة الذكية لاستخدام التقنيات الحديثة في جميع المدارس، كما يتم العمل على تحويل المكتبات المدرسية إلى مراكز للتعليم الإلكتروني اعتمادا على الحاسوب. حيث كان إجمالي ما أنفقته الحكومة الماليزية على التعليم في عام1996م بلغ 2.9مليار دولار بنسبة(21.7%)من إجمالي حجم الإنفاق الحكومي، وازداد هذا المبلغ إلى 3.7 مليار دولار عام2000م بما يعادل نسبة (23.8%) من إجمالي النفقات الحكومية. وقد وصلت نسب الإنفاق على التعليم من الميزانية القومية خلال عام 2003 و2004 و2005 إلى26.19%، 23.93%، وأخيرا 16.71% على التوالي]. (جميل حمودي،2009، ص2).و تضم ماليزيا حاليا أكثر من 20 جامعة حكومية و 400 جامعة ومعاهد خاصة، كل هذا ساعدها على تحقيق:

*أكثر من % 80 من مجمل سيارات السوق المحلية هي ماليزية الصنع.

* كما أنها تحتل المرتبة الأولى في صناعة المطاط الطبيعي وتزود أكثر من 200 دولة **وتسيطر ماليزيا على أكثر من 60 بالمائة من سوق القفازات الطبية والصناعية في العالم.**

* كما أنها من ضمن اكبر10 دول في العالم التي تصدر المنتجات النسيجية حيث تصدرها بنسبة(25.5%) من ناتج المحلي و عائداتها فاقت 10 مليار رينغيت.

ومنه فإن الاستثمار الحكومي الكبير في قطاع التعليم قد أسهم كعامل جذب للاستثمارات الأجنبية الباحثة عن العمالة الماهرة .وتماشيا مع التطور الكبير في مجال الاتصالات والمعلومات فقد شهد هذا القطاع تطورا ملحوظا تمثل في تبني الحكومة خطة اقتصادية للسنوات الخمس المقبلة سميت بالاقتصاد المعرفي أو ما يعرف اختصارا باسم **K-Economy** كما سيكون لمشروع المالتيميديا سوبر كوريدور **Multimedia Supper Corridor, MSC**دور كبير في تحقيق هذه النقلة النوعية المنشودة لأداء الاقتصاد، علاوة على جعل ماليزيا مركزا إقليميا لصناعة المعلومات والإنترنت. (دن، كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية؟، 2009).

4- 2 قطاع الصناعة: اعتماد رؤية(2020م) كخطة مستقبلية سعت الحكومة إلى تنفيذها، لتصبح ماليزيا في مصاف الدول الصناعية. حيث تم رسم خريطة لمستقبل ماليزيا حُدد فيها الأولويات، والأهداف والنتائج التي يجب الوصول إليها، خلال 10 سنوات. وبعد 20 سنة حتى عام2020 طبقا لرؤية الدولة. ولعل أبرز مايميز النهضة الماليزية تلك الطفرة الاقتصادية اللافتة، والتي أصبحت فيها ماليزيا دولة صناعية متقدمة يساهم فيها قطاعا الصناعة والخِدمات بنحو(90%) من الناتج المحلي الإجمالي. واستطاعت هذه النهضة أن تحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرهما إلى دولة صناعية متقدمة، وأصبحت معظم السيارات التي توجد بها صناعة ماليزية خالصة، وزاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت واحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، ما أدى إلى تقوية المركز المالي للدولة ككل **(لعماري، ماليزيا التي رأيت : ابتسامة وتمدن ...، 2015)**. فقد دخلت ماليزيا في التسعينيات مرحلة صناعية مهمة

بتشجيعها للصناعات ذات التقنية العالية وأولتها عناية خاصة، وقد كان ذلك بعد أن توافر لديها جيل جديد من العمالة الماهرة المتعلمة، والمدربة بأحدث الوسائل، فأصبح في مقدورها إثبات وجودها، بل والمنافسة على الصدارة. كذلك حيث أنشئ أكثر من 15 ألف مشروع صناعي، بإجمالي رأس مال وصل إلى220 مليار دولار، وقد شكلت المشروعات الأجنبية حوالي(54%) من هذه المشاريع، وهذا ما يوضح مدى الاطمئنان المستثمر الأجنبي لماليزيا من ناحية الأمان والثقة، وبالتأكيد ضمان الربحية العالية، بينما مثلت المشروعات المحلية (46%) من هذه المشاريع. واعتمدت الصناعة في ماليزيا على استقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية من كل من الولايات المتحدة واليابان على وجه الخصوص. وقد ساعدت هذه الاستثمارات التي أسهمت في نقل التكنولوجيا على تمكين ماليزيا من إضافة منتجات جديدة إلى قائمة الصادرات لتشتمل على الأجهزة الإلكترونية والكهربائية، بالإضافة إلى منتجات صناعة النسيج .وبهذا سجل القطاع الصناعي نموا كبيرا، حيث ارتفعت حصة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج القومي من(13.4%)عام 1970لتصل إلى(34%)هذا ما جعل ماليزيا في عام 2017 أن تكون ماليزيا ثالث قوة اقتصادية في آسيا بعد الصين، واليابان، وهو ما سمي بخطة(عشرين عشرين)، فبدأ بتنمية الصادرات لإنعاش الاقتصاد (**بشار، نهضة أمة (التعليم والاقتصاد) ماليزيا، 2018**). و طمح ماليزيا إلى تسويق أكثر من 350 منتوج تقني من بينها السيارات الكهربائية، و بناء قاعدة صناعية عسكرية متكاملة بحلول سنة 2050 و تدشين أول طائرة عسكرية بحلول سنة2030 حيث ارتفعت القيمة المضافة للصناعة من إجمالي الناتج المحلي من (24%)سنة 1960 إلى حوالي % 39 سنة2017.

4- 3 قطاع الزراعة: وأما عن الأوضاع الزراعية فالزراعة كانت القطاع السائد في البلاد ففي عام 1992ساهمت بأكثر من ربع دخل مجموع الصادرات أي (16%) من إجمالي الإنتاج المحلي و(26%) من مجموع الاستخدام وخلال العام 2005 بلغ نمو القطاع الزراعي معدل(3%) سنويا مقارنة بمعدل(2.1%) سنويا خلال عام2000م.حيث تم تخصيص 6 مليار رينغيت ماليزي من طرف الحكومة لتنفيذ البرامج الزراعية ذات القيم المضافة العالية والتجارية لاهتمام بقطاع الزراعة وتم غرس مليون شتلة (نخيل زيت) في أول عامين لتصبح ماليزيا أول دولة منتجة ومصدرة لزيت النخيل في العالم. ترتكز الزراعة في ماليزيا على زيت النخيل والخشب، بالإضافة إلى الكاكاو، حيث لعبت هذه المواد دورا كبيرا في تنويع سلة الصادرات الماليزية. وتعد ماليزيا إحدى الدول القلائل بين دول العالم الثالث التي تمكنت من تحقيق معدلات نمو عالية على مدى العقود الأربعة الأخيرة . إن ارتفاع الصادرات أدى إلى انتعاش الخدمات التجارية و التي ارتفعت من(11%) من سنة 1960إلى أكثر من(25%) سنة2017.

4- 4 قطاع السياحة: في قطاع السياحة تم تحديد الدخل المستهدف في عشر سنوات الأخيرة بـ 20 مليار دولار، بدلًا من 900 مليون دولار عام 1981 لتصل الآن إلى 33 مليار دولار سنويًا. بفضل العديد من الإجراءات لتنشيط السياحة لتصبح ماليزيا(مركزًا عالميًا) للسباقات الدولية في السيارات، والخيول، والألعاب المائية، والعلاج الطبيعي ومحطة عالمية للتسوق.....الخ. إنَّ البنى التحية

والهياكل القاعدية المنجزة من طرف الحكومة كالجسور، الموانئ، المطارات، الطرقات، تطور وسائل النقل، الإنفاق وكمثال النفق الذكي الذي يستخدم كأهم ممر لتقليل الازدحام المروري و التخلص من الاختناق على مستوى الطرقات والاكتظاظ ومن جهة أخرى يستعمل كمنفذ لمرور المياه في حالة الفيضانات(تطلب إنشاء النفق الذكي الذي يبلغ طوله 9 كلم حوالي 600 مليون دولار ساهمت في انجازه الدولة بقيمة 450 مليون في حين القطاع الخاص ب 150 مليون)، ويسمح هذا النفق باسترجاع تكلفته على مدة تصل إلى 40 عاما من خلال الرسم على المرور. كما أنَّ الحكومة وجدت أنَّ فقط(11%) من الماليزيين يستعملون النقل العمومي فسارعت إلى وضع حافلات مجانية لرفع معدل المستخدمين للنقل العمومي ليصل إلى(40%)بحلول2030. وكل هذا يساهم في الجذب السياحي.

4- 5 قطاع الرعاية الاجتماعية: إنَّ خوصصة العديد من الشركات والمؤسسات الحكومية مع احتفاظ الحكومة بسهم خاص في إدارة المؤسسات ذات الأهمية الاجتماعية والإستراتيجية، لتمارس الحكومة دورها في الرقابة والإشراف عليها، ولتقليل من الآثار السلبية للتحول إلى القطاع الخاص قامت الحكومة بمنح تأمين ضد البطالة للعاملين في الخدمات التي تم تحويلها إلى القطاع الخاص، وتوفير فرص بديلة لهم، مما أحدث نقلة نوعية في الاقتصاد الماليزي .لقد اهتمت ماليزيا بالجانب الاجتماعي للسكان وجعلته نصب عينيها في مختلف الخطط التنموية حيث عملت على توسيع الطبقة المتوسطة واستقرار المجتمع. **(سايح، 27-28 نوفمبر 2018، الصفحات 12-14)**. والجدول التالي يبين تطور مختلف مؤشرات الاقتصاد الماليزي:

الجدول رقم (02): بعض المؤشرات الخاصة بالاقتصاد الماليزي

السنوات/المؤشرات	متوسط دخل الفرد السنوي (دولار)	السكان تحت خط الفقر(%)	البطالة(%)	الأمية(%)
1989	250	%73	%45	%55
2003	10000	%4	%8	%7
2016	20000	%1	%2	%1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على سايح فطيمة، دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة- التجربة الماليزية أنموذجا-، ص14. ونتيجة تدخل الدولة وخطط الحكومة وسياساتها انعكس هذا إيجابا على التنمية الاقتصادية لماليزيا حيث انخفض أعداد المواطنين ممن هم تحت خط الفقر من % 52 في عام 1970 إلى وقد كان لهذه المشروعات 15(ألف مشروع صناعي) اثر عظيم ونفع على الشعب الماليزي، حيث وفرت مليوني وظيفة للمواطن الماليزي، إلى جانب الفائدة الكبرى المتمثلة في نقل التقنية الحديثة وتطوير مهارات العمالة الماليزية إذ أصبح العمال الماليزيين اثر كفاءة وخبرة .أيضًا تحققت في فترة النهضة طفرة ملحوظة في مشروعات الاتصالات والمعلومات التي كانت تحظى باهتمام ودعم

حكومة كعنصر مهم من عناصر خطة التنموية، واعتمدت ماليزيا على(الاقتصاد المعرفي) وبالفعل أصبحت ماليزيا محطة إقليمية وعالمية في مجال صناعة الاتصالات والمعلومات والإنترنت.

وعموما يمكن القول أن دولة ماليزيا وفقت إلى حد بعيد في إدارة الإنفاق العام وترشيده بطريقة عقلانية ليتم توجيهه إلى مختلف القطاعات الهامة والحيوية للدولة في محاولة منها إلى تحقيق التنمية المستدامة.

خـــاتـــمـــة:

لقد بات موضوع الإنفاق العام يشكل أهمية كبيرة في مختلف دول العالم المعاصر، لما يلعبه من دور مهم وحيوي في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. ولقد أولى الاقتصاد الإسلامي العناية بضرورة ترشيد الإنفاق العام من خلال مجموعة من المبادئ والأسس المستمدة من قواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية. ومن خلال استعرضنا لدور الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة (تجربة ماليزيا أنموذجا)، يمكن استخلاص النتائج التالية:

✓يعد الاقتصاد الإسلامي علم يبحث في أفضل استخدام ممكن للطاقات والموارد البشرية وغير البشرية المتاحة، بما يؤدي إلى اكتساب أقصى ما يمكن دخول حلال حاليا ومستقبلا وتوزيعها وإنفاقها في إطار العقيدة والشريعة الإسلامية.

✓يقوم الاقتصاد الإسلامي على عدة مبادئ أهمها: تحقيق العدالة والمساواة بين الناس، وكذا يعمل على تحقيق التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع، ويحرم كل طرق الكسب غير المشروع (كالربا، الرشوة، الاحتكار..)، إضافة إلى ذلك يقوم بحماية كل من الملكية العامة والخاصة على حد سواء.

✓تعد النفقة العامة مبلغ من المال في الذمة المالية للدولة الإسلامية ينفقها ولي الأمر أو من ينوب عنه بقصد إشباع حاجة عامة أو تقديم خدمة ذات نفع عام.

✓ يهدف الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي إلى إشباع الحاجات العامة، وتحسين المستوى المعيشي للفرد من خلال(محاربة البطالة والفقراء..)، يساعد على ضبط الأسعار ومنع الاحتكار، يساهم الإنفاق في زيادة الإنتاج وتشجيع الاستثمار الإسلامي، إضافة إلى ذلك يعمل على إعادة توزيع الدخل، وعليه فهو يعمل على بناء مجتمع إسلامي متوازن ومتكافل بين أفراده.

✓إن موضوع ترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي يدور حول العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على مصدر التبديد الإسراف إلى أدنى حد ممكن.

✓يساهم الاقتصاد الإسلامي في ترشيد النفقات العامة من خلال الالتزام بالترتيب الشرعي للأولويات المصالح العامة من ضروريات وحاجيات وكذا تحسينيات، وكذا الالتزام بالأحكام الشرعية في الإنفاق وضرورة الإنفاق على القطاعات الأكثر أهمية التي تحقق أقصى منفعة للمجتمع الإسلامي عن غيرها من القطاعات الأخرى.

✓ لقد أثبتت التجربة الماليزية جدارتها في إدارة الإنفاق العام وترشيده بطريقة عقلانية وذلك من خلال

اعتمادها على إستراتيجية فعالة في توجيه الإنفاق العام على مختلف القطاعات الحيوية والهامة كالتعليم والزراعة والصناعة... وحتى الرعاية الاجتماعية، بغية تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة في برامجها ومخططتها الإنمائية.

التوصيات: في ظل الظروف التي يعيشها أغلب دول العالم من جراء **الوباء (كوفيد 19)** وخاصة الدول النامية وعلى رأسها **الجزائر** ومع انهيار أسعار البترول والنفط ، كان لزاما على الجزائر أن تعيد التفكير في نظامها اقتصادي واستبداله بالنظام الاقتصاد الإسلامي ولو حتى بصفة تدريجية، هذا النظام الاقتصادي الذي أسسه ومرجعه الشريعة الإسلامية من جهة ويضمن حق التكافل والتعاون الاجتماعي للأفراد ويعالج مختلف الأزمات المالية والاختلالات الاقتصادية التي تصيب أي اقتصاد من جهة أخرى، بالإضافة إلى كل ذلك فلابد على الجزائر أن تضع سياسية انفاقية رشيدة تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية وأن تلتزم بالترتيب الشرعي للأولويات المصالح العامة، وكذا تتناسب مع الوضع الراهن الذي يمر به البلاد والعالم ككل، وتوجيه الإنفاق العام على القطاعات الحساسة والعامة وأهمها قطاع التعليم والأبحاث العلمية وكذا الصحة، والزراعية، والصناعية التي تساعد الدولة في النهوض بوضعها الاقتصادي الراهن.

* أما بالنسبة للتجربة الماليزية برغم من نجاحها في إدارة وترشيد الإنفاق العام،إلا انه ليس بالضرورة تبني الجزائر لنفس التجربة لأن البيئة الاقتصادية والمالية لماليزية تختلف بشكل كبير عن الجزائر، ولذلك فعلينا أن نقتدي ونأخذ الدروس والعبر فقط من تجارب ماليزيا ومحاولة الاستفادة منها و إسقاطها على الوضع الاقتصادي والمالي الراهن لبلادنا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا – المصادر:

- القرآن الكريم:

- سورة الإسراء: 100.
- سورة الأنفال: 41.
- سورة الانفطار: 6.
- سورة البقرة: 143.
- سورة البقرة: 275.
- سورة البقرة: 43.
- سورة التوبة: 42.
- سورة التوبة: 60.
- سورة الحجرات: 13.
- سورة الحديد: 7.

- سورة الحشر: 7.
- سورة الفرقان: 67.
- سورة النساء: 135.
- سورة النساء: 5.
- سورة النساء: 58.
- سورة النساء: 6.
- سورة لقمان: 19.

ثانيا – المراجع باللغة العربية:

- أحمد جميل حمودي. (05 سبتمبر,2009). السياسة التعليمية في ماليزيا. تاريخ الاسترداد 02 فيفري, 2020، من الحوار المتمدن العدد :2760:
www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=183666
- حسين راتب يوسف ريان.(1999). الرقابة المالية في الفقه الإسلامي.(الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- حسين محمد سمحان، و محمود حسين الوادي. (2010). المالية العامة (من منظور إسلامي). (الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- خليل بشار. (04 جانفي, 2018). نهضة أمة (التعليم والاقتصاد) ماليزيا . تاريخ الاسترداد 02 فيفري, 2020، من الحوار المتمدن العدد:5747 :
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=584945
- د.ن. (2-10-2009). السياسة المالية في الاقتصاد الإسلامي. تاريخ الاسترداد 5-10-2017، من منتديات التعليم نت: http://www.ta3lime.com
- د.ن. (2001). المنجد في اللغة العربية المعاصرة. (الطبعة الثانية، المحرر) لبنان: دار المشرق.
- دن. (01 ماي, 2009). كيف حقق الاقتصاد الماليزي طفرته.. وهل التجربة ملائمة للسعودية؟ تاريخ الاسترداد 02 فيفري, 2020، من الاقتصادية (جريدة العرب الاقتصادية الدولية):
https://www.aleqt.com/2009/05/01/article_24935.html
- رفيق شرياق. (19-20 أفريل 2016). ترشيد الإنفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة من وجهة نظر إسلامية. المؤتمر الوطني: الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر (صفحة 7). أدرار، الجزائر : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة أحمد دراية .
- سعاد لعماري. (01 أوت, 2015). ماليزيا التي رأيت : ابتسامة وتمدن ..... تاريخ الاسترداد 02 فيفري, 2020، من هسبريس(أول جريدة الكترونية مغربية...تجدد على مدار الساعة):
https://www.hespress.com/writers/272429.html
- شوقي أحمد دنيا. (1996). النظام المالي الإسلامي وترشيد الإنفاق العام. جامعة قطر، قطر: مكتبة

البنين– قسم الدوريات.
– صبرينة كردودي. (2014–2013). ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي. 33. جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر : أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراة العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل.
– عبد الجليل هويد. (د.ن). مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية –دراسة مقارنة– في النفقات العامة. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للطبع والنشر.
– عبد الحميد بوخاري، ومحمد زرقون.(15 جانفي, 2012). دور الاقتصاد الاسلامي في ترشيد السلوك الاستهلاكي. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد 4 (العدد 2)، صفحة 71.
– عبد الرحمان يسري أحمد.(2007). دراسات في علم الاقتصاد الاسلامي. الإسكندرية ، مصر: دار الجامعية للنشر والتوزيع.
– عبد القادر بن حمادي.(21–22 ماي2002). تحليل الموازنة العامة في ظل الاصلاحات – دراسة حالة الجزائر–. الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائر في الألفية الثالثة (صفحة 4). البليدة ، الجزائر: جامعة سعد دحلب.
– عوف محمود الكفراوي.(2008). النظام المالي الإسلامي –دراسة مقارنة–. (الطبعة الثالثة، المحرر) الإسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية للتوزيع والنشر.
– عوف محمود الكفراوي. (2000). بحوث في الاقتصاد الاسلامي. الاسكندرية، مصر: مؤسسة الثقافة الجامعية.
– غازي عناية.(1990). المالية العامة والنظام المالي الإسلامي –دراسة مقارنة–. (الطبعة الاولى، المحرر) بيروت، لبنان: دار الجيل للنشر والتوزيع.
– فطيمة سايح. (27–28 نوفمبر 2018). دور القطاع العام في تحقيق التنمية المستدامة التجربة الماليزية أنموذجا. تفعيل الدور التنموي لقطاع العام كآلية لنهوض بالاقتصاد خارج قطاع المحروقات (الصفحات7–6) البليدة، الجزائر: جامعة لونيسي علي البليدة–2–.
– محمد بن عزة. (2014–2015). ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع منهج الانضباط بالأهداف– دراسة تقييمية لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1999–2009–. 65. جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان– كلية العلوم الاقتصادية والتسيير وعلوم التجارية، الجزائر: أطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة.
– محمد شاكر عصفورة. (2008). أصول الموازنة العامة. (الطبعة الأولى، المحرر) بيروت، لبنان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
–محمد عبد المنعم عفر، و أحمد فريد مصطفى. (1999). الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين

النظرية والتطبيق. القاهرة، مصر: مؤسسة شباب الجامعة.
– محمود عبد الكريم إرشيد. (2011). النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي وضوابطها في السوق الإسلامي. (الطبعة الأولى، المحرر) عمان، الأردن: دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع.
– مراد ناصر. (23– 24 فيفري 2011). مبادئ ومنهج الاقتصاد الإسلامي . الملتقى الدولي: الاقتصاد الإسلامي:الواقع ورهانات المستقبل (الصفحات 5–4). غرداية – الجزائر: جامعة غرداية .
– مسعود درواسي. (2005–2006). السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي – حالة الجزائر2004/1990. 171. جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر: مذكرة لنيل شهادة دكتوراة دولة.
– منذر قحف. (01أكتوبر 2017). دور السياسة المالية وضوابطها في إطار الإقتصاد الإسلامي. تم الاسترداد من موسوعة الاقتصاد الإسلامي: http://www.iefpedia.com/arab/
– يوسف ابراهيم يوسف. (1988). النفقات العامة في الإسلام –دراسة مقارنة–. (الطبعة الثانية، المحرر) الدوحة، قطر: دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع.